إضافة على تعليقة شيخنا الفاضل الدكتور عامر بهجت حفظه الله ورعاه،،
وفيها:
-الكلام على نسخة ابن زيتون.
-التنبيه على المصدر الذي استفاد منه الحجاوي هذه العبارة.
-فائدة.. بل قاعدة ينبغي لدارس الزاد استصحابها.
،،

خلاصة ما ذُكر أن بين نسخ الزاد خلاف في هذا الموضع، وأن نسخة ابن زيتون قد انفردت بكتابة كلمة (قبل) فوق كلمة (بعد).
وأن نسخ الروض قد اتفقت على (بعد).

◾ والذي ينبغي الإشارة إليه هو أن نسخة ابن زيتون نسخة مشكلة في الحقيقة..
وتحتاج إلى مزيد نظر وتأمل؛ ففيها إشكالات ظاهرة.
وربما اغتررنا بكونه تلميذ المؤلف، أو أنها نسخة مقروءة على المؤلف
-وقيود البلاغ توقفت في أثناء الكتاب.
-وحرد المتن فيه الفراغ من النسخة بعد وفاة المؤلف بشهر أو أكثر.
-النسخة فيها عدة مخالفات، وبعضها مصادم لما في الروض؛ **وصاحب الروض قد وقف على خط المصنف.**
[المقصود بلاغات المقابلة مع المصنف]
[حرد المتن: الخاتمة، وفيها يكتب قيد الفراغ من النسخة]
وفي النسخة إشكالات أخرى يمكن مراجعتها في مقدمة التحقيق من طبعة الشيخ أحمد الجماز حفظه الله.

◾ نقل الشيخ د. عامر حفظه الله نص صاحب الإقناع والمنتهى والغاية والروض في المسألة.
-والجدير بالذكر أن أصل عبارة الحجاوي في الزاد منقولة من الوجيز للدجيلي،
ومعلوم ما بين الكتابين من علاقة حتى قيل: أغلب زيادات الزاد على المقنع مأخوذة من الوجيز..

-جرت العادة في أن كل كتابين تكون بينهما مثل هذه العلاقة أن يُحلّ بالأول إشكال الثاني [مثلًا: روضة الناظر مع المستصفى/ المستصفى مع التقريب والإرشاد للباقلاني.. وهكذا]
إذ قد يختصر الثاني بعض الكلام أو يتصرف- فتعسر العبارة ويلتبس المعنى.
وهذه عبارة الدجيلي في الوجيز:
"وتحرم أم زوجته وجداتها بالعقد، وبنتها وبنات أولادها بالدخول؛ فإن بانت الأم، أو ماتت بعد الخلوة وقبل الدخول- أبحن"
ولاحظ قوله: "وقبل الدخول"
فهذا ينفي احتمال التحريف في قوله: (بعد)، وإلا لما كان لقوله: "وقبل الدخول" أي معنى! وكان حشوًا تأباه المطولات قبل المختصرات.

📌فالخلاصة:
-نسخة ابن زيتون فيها إشكالات..
-نسخ الروض ليس فيها اختلاف.
-البهوتي وقف على خط المؤلف.
-أصل العبارة من الوجيز، وهي في الوجيز (بعد).

وأظن في ظل هذه المعطيات ستكون النتجية أوضح..
والله أعلم

وكتب:
أبوعلي
عبدالله السليمان

-بالمرفق مقارنة بين الزاد والوجيز لفضيلة الشيخ عبدالمجيد بن إبراهيم بن خنين رفع الله قدره ونشر ذكره.. آمين



www.ithraa.io

مقارنة بين زاد المستقنع وكتاب الوجيز

مع كون الزاد مختصرا من المقنع كما نص عليه مؤلفه، وكما هو ظاهر، فإن هناك علاقة قوية بين زاد المستقنع وبين كتاب الوجيز للدجيلي تسترعي الانتباه، وهي حريّة بالنظر والبحث الموسع، وقد ظهر لي ذلك من وجوه عديدة منها:

١- أكثر ما زاده صاحب الزاد على المقنع هو من الوجيز.

٢- أكثر ما خالف فيه الزاد المذهب عند المتأخرين هو فيه موافق للوجيز.

٣- يخالف الزاد المقنع في التبويب وترتيب بعض المسائل تبعا للوجيز.

٤- يخالف الزاد ما في المقنع وما في الإقناع أيضا موافقة للوجيز.

٥- أكثر الألفاظ والعبارات المستشكلة والمنتقدة على صاحب الزاد بل حتى بعض ما قيل إنه وهم هو فيها موافق للوجيز وسأشير إلى بعض ذلك في مواضعه إن شاء الله.

٦- كثير من المسائل التي أبهم المؤلف حكمها هي في الوجيز كذلك

٧- بعض أبواب الزاد تكاد تكون بنصها من الوجيز.

وما سبق قد لا يظهر في أول الكتاب ولكنه يظهر بجلاء بعد ذلك، حتى يكون في كثير منه أقرب إلى الوجيز منه إلى المقنع.

والوجيز في الأصل مستفيد من المقنع كما صرح بذلك بعض الأصحاب.

وصاحب الزاد يترك منه شيئا كثيرا، ويزيد عليه، وينقص منه، ويخالفه فيما هو المذهب كثيرا.

وقد يتبين للباحث الفاحص غير ذلك أو أكثر من ذلك.

وحريّ بكل معتن بدراسة الزاد، وخاصة من سبق له الكتابة عنه أن يقارن بينه وبين الوجيز.

من إثراءات الشيخ عبدالمجيد بن إبراهيم بن خنين على منصة إثراء